

فلسطين إلى أين؟

## هبة يزبك\*

### في مواجهة الفاشية والعنصرية

سجّل! | أنا عربي | سُلِبْتُ كرومَ أجدادي | وأرضاً كنتُ أفلحُها |  
أنا وجميعُ أولادي | ولم تتركْ لنا.. ولكلِّ أحفادي |  
سوى هذي الصخورِ | فهل ستأخذُها | حكومتكم.. كما قبلاً؟  
محمود درويش

"سجّل" أنا عربي"، يُفرض عليها الحظر الصهيوني مرتين: الأولى، عبر إلغائها من منهاج التعليم لدى الفلسطينيين في مناطق ٤٨، وذلك ضمن محاولة بائسة لتدجين الفلسطيني الباقي في وطنه وطمس هويته الثقافية والوطنية، والثانية، عندما قامت وزيرة الثقافة ميرى ريغيف مؤخراً بالتعبير عن غضبها وسخطها من برنامج "الجامعة الإذاعية" الذي يُبث عبر إذاعة الجيش الإسرائيلي لتخصيصه إحدى حلقاته لمناقشة شعر محمود درويش، وتحديداً قصيدة "بطاقة هوية"، الأمر الذي أثار جدلاً إعلامياً وسياسياً واسعاً بشأن الخطوات التي قامت بها وزيرة الثقافة ضد البرنامج الإذاعي، وتجاه استدعاء وزير الدفاع أفيدور ليبيرمان لمدير الإذاعة وتوبيخه على فعلته.

هل ما يقوله درويش خطر إلى هذا الحد؟! وهل يشكل خطراً على الوعي الإسرائيلي؟ هل الإسرائيليون في سنة ٢٠١٦ غير محصّنين ضد درويش وكلماته؟ ليس الخطر من كلمات "سجّل أنا عربي" فقط، وليست المسألة في كون أشعار درويش لا تمثل "القيم الإسرائيلية" كما جاء في ادعاء الوزيرة المذكورة، بل هي مسألة صراع بقاء، وكشف زيف أشجار الحقائق العامة في البلدات اليهودية التي تغطي القرى الفلسطينية المهجرة؛ هي قضية تسمية عكا "عكو"، ويافا "يافو - تل أبيب"، وسعسع "ساسا"، وعسقلان "أشكلون"، والسيطرة على الحيز والمكان، وهي قضية أكثر من

\* ناشطة سياسية وباحثة في العلوم الاجتماعية / الناصرة، فلسطين.

٧٠٠,٠٠٠ إنسان فلسطيني هُجِّروا ودُمرت بلداتهم وسُلبت أرضهم ونُهبت أملاكهم، وقضية شعب بقي مهجراً في أرضه. إنها بحسب عقلية ريغيف وأمثالها قضية "المحافظة على الزيف" كي لا يندثر المشروع.

هذه المقالة لا تناقش واقع الثقافة وآفاقها في حالة الفلسطينيين في إسرائيل في ظل تنامي تيار اليمين الديني الحاكم وتأثيراته في المشهد الثقافي العام لدى الفلسطينيين، بقدر ما تناقش قضية الوعي والعمل الجماعي والتصدي لهيمنة الخطاب الصهيوني وإفرازاته المتمثلة في ممارسات فاشية يطول سردها، وتتخذ شكل حقائق سياسية، وتضييقات اقتصادية، وعزل اجتماعي واقتصادي وقومي، وتشريعات عنصرية، واقتلاع مغطى بشرعية قانونية، واستيطان مستفحل من دون أي كوابح، مع إشارة واضحة إلى حالة انفلات يميني يريد أن يثبت نفسه على الخريطة السياسية الإسرائيلية، فتتحول ممارساته القمعية إلى ضرب من الجنون.

لا شك في أن عملية المحو الثقافي في حالة الاستعمار الاستيطاني مسألة "جديرة" بـ "الاستثمار" من طرف المستعمر، لأنها جزء من الخطة المتممة للاستعمار المكاني والحيزي، وللمحو الديموغرافي والإنساني من المكان، فتثبيت الاستعمار الاستيطاني الذي جاء كمشروع بقاء في الأرض المستعمرة يحتاج إلى خلق وعي، وفرض هيمنة، وبناء رواية يتعاطف معها "أصحاب الشأن"، ثم العالم أجمع.

### إسرائيل ٢٠١٦: يهودية ويمينية، نحو الاستيطان سر

تشير الأعوام الأخيرة إلى تحولات واضحة في مكانة المعسكر الديني - الصهيوني، ومركزيته في المشهد الإسرائيلي العام على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. والمثير أن هذا التحول لا يقتصر على فئة المتدينين التقليديين، بل يطال جمهور العلمانيين أيضاً، الأمر الذي يتجلى في أنماط تصويت الأحزاب اليهودية اليمينية المتطرفة، وتساعد قوتها ومركزيتها في الائتلاف الحكومي.

ما يميّز الحكومة الحالية هو سيطرة واضحة لمشروع الاستيطان وتوسّعه، الأمر الذي يعني ضرباً مباشراً لأي عملية تفاوض ممكنة، أو أي حل مستقبلي، وهو ما يعوّل عليه رئيس الحكومة الحالي نتنياهو، وخصوصاً في ظل حالة الانقسام الفلسطيني والحالة العربية والإقليمية العامة وما تتسم به من مرحلة انتقالية أو اقتتالية داخلية، الأمر الذي يساهم في انتهاز الفرصة لترسيخ المشروع الاستيطاني في المناطق الفلسطينية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، ووضع العثرات أمام الحل المطروحة، وتعزيز نفوذ إسرائيل وسيطرتها، ومحاولة فرض واقع أحادي الجانب في ظل صمت دولي منشغل هو الآخر بجبهاته الداخلية والشرق الأوسطية، لتتحول قضية فلسطين إلى قضية هامشية يرى البعض أنها محظوظة لأن مشكلتها تقتصر على إنهاء الاحتلال فقط!

إن انشغال الائتلاف الحكومي الحالي بتوسيع الاستيطان وبناء المستعمرات (ما يقارب ٤٠٠,٠٠٠ مستوطن يسكنون اليوم في أكثر من ١٢٥ مستعمرة في المناطق المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، وهذا الرقم لا يشمل القدس أو البؤر الاستيطانية)، يلقي بظلاله على واقع المواطنين

الفلسطينيين في إسرائيل، ضمن واقع مواطنة كولونيالية، فلا مكان للشك في أن ممارسات الحكومة اليمينية الفاشية ستشمل المستويات كافة.

إن الاستيطان وتهويد الأرض يُعتبران من أهم أهداف إسرائيل الاستراتيجية، وهذا ينطبق على المناطق المحتلة منذ سنة ١٩٤٨، على الرغم من مرور أكثر من ٦٨ عاماً على قيام إسرائيل كدولة، إذ تستمر في تهجير الفلسطينيين من بلده، وهدم بيته، وتغيير اسم بلده، ومحو لغته، وإحكام القيود الاقتصادية والثقافية والتنموية، ونزع الصبغة الفلسطينية عنها، وذلك ضمن "الغيتوهات" العربية التي يقيم فيها. فمنذ سنة ١٩٤٨ حتى اليوم لم تقم الدولة ببناء مدينة أو بلدة عربية واحدة للفلسطينيين، وحين بادرت إلى ذلك قبل ثلاثة أعوام، أقرت قيام هذه المدينة على أراضي الطنطور، وهي أراضٍ فلسطينية قامت الدولة بمصادرتها من قريتي الجديدة والمكر في الجليل، وسُئبني عليها "مدينة جديدة" بهدف تفريغ العرب الفلسطينيين من مدينة عكا تحديداً، لتحويل هذه الأخيرة إلى مدينة يهودية بشكل كامل، فضلاً عن منع العرب الفلسطينيين من السكن في مدن "يهودية" مثل نتسيريت عيليت (وهي مستعمرة جرى إنشاؤها على أراضي الناصرة والقرى المجاورة) وكرميئيل وغيرها، وبهذا تسعى الحكومة لترسيخ سياسة الفصل الغيتوهادي للعرب والتضييق السكني والمكاني. ففي هذه المدينة المقترحة التي سيعمل على إسكان ٤٠,٠٠٠ نسمة فيها على مساحة ٢٧٠٠ دونم، فإن الاستثمار في بنية تحتية ملائمة لها شحيح ولا يقارن بالبلدات اليهودية الأخرى التي تم إنشاؤها. وقد لاقت هذه المبادرة الحكومية مؤخراً - قبيل البتّ فيها - غضباً ورفضاً شعبياً وسياسياً حازماً، على الرغم من أن الفلسطينيين يطالبون منذ أعوام طويلة بتطوير بلداتهم وإقامة مدينة عربية، لكن على مقاسهم ووفق رؤيتهم هم، وليس وفق أجندات حكومية تسعى للمزيد من التضييق والإفقار والحصار. إن التمعن في هذا النموذج يحيل إلى أن الفلسطينيين لا يتمسكون بالبقاء في أرضهم فحسب، بل بحقوقهم المدنية أيضاً.

إن جبهات المشروع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين متشعبة، وربما يهتم الرأي العام بالتوغل الاستيطاني في المناطق المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ لأنه منافٍ للأعراف والقوانين الدولية، ويشكل عقبة أمام حل الدولتين المقبول دولياً. لكن إسرائيل لا تزال منهمكة بكل قواها بفرض الهيمنة والتوغل الصهيوني في داخلها، وذلك من خلال اقتراحات قوانين تدعو إلى ترحيل الفلسطينيين، ومصادرة ما تبقى من أراضٍ للعرب (فقط ما يقارب ٢,٥٪ من الأراضى في إسرائيل يملكها الفلسطينيون)، أو سنّ قوانين لطردهم من بلداتهم وترحيلهم إلى بلدات أخرى داخل إسرائيل وإسكان اليهود مكانهم، ليس في الجليل فقط، بل في النقب أيضاً، كما جاء في قانون "برافر" الذي يعتمد مبدأ السلب والاقتلاع والتدمير والاستيطان، ويهدف إلى ترحيل الفلسطينيين البدو من قراهم في النقب غير المعترف بها من قبل الدولة. وقد أثار قانون "برافر" موجة غضب شعبية وشبابية عارمة، وجرى التصدي له بقوة من خلال الحراك الشعبي والقانوني، واستخدام المنابر الدولية لفضح أكبر مخطط تهجيرى للفلسطينيين من قراهم منذ النكبة. وبفعل الاحتجاج الشعبي الواسع قامت الحكومة الإسرائيلية بتجميد القانون مرحلياً، إلا إن عملية هدم القرى غير المعترف بها في النقب مستمرة، وعلى رأسها قرية العراقيب التي قامت السلطات الإسرائيلية بهدمها ١٠٠ مرة في غضون ستة أعوام، وفي كل مرة يقوم سكان القرية بإعادة إعمارها والاستمرار في النضال الشعبي والقانوني

### للاعتراف بالقرية.

وبينما تستمر إسرائيل في عدم اعترافها بـ ٣٧ قرية بدوية فلسطينية في النقب، فإنها تقوم في الوقت نفسه ببناء تجمعات يهودية استيطانية هناك، وهذا كله تحت رعاية القانون ومؤسساته المجندة كلياً لمصلحة المشروع الاستيطاني وأجنداته.

إن منظومة الاستعمار الإسرائيلي التي تعتمد على الاستيطان لأجل البقاء، تقوم بتشريع العنف البنيوي تجاه السكان الأصليين، ففي حضرة الاستيطان تصبح الانتهاكات كلها "حلالاً". هذه هي العقلية التي توجّه النخبة السياسية الحاكمة في إسرائيل، والتي تركز على: سياسات الإفقار؛ الإقصاء السياسي؛ التضيق الاقتصادي؛ عبرنة الحيز؛ الفصل العنصري؛ الاعتقالات الإدارية؛ الملاحقات "الفايسبوكية"؛ هدم البيوت؛ سنّ القوانين التمييزية؛ والأكثر حلالاً قتل عربي في الشارع لمجرد الاشتباه في كونه "مخرباً" وقد اشتدت حالة التسلح لدى اليهود الإسرائيليين في الأشهر الأخيرة خلال الهبة الشعبية والعمليات الفردية التي قام بها شبان وشابات فلسطينيون للانتفاض على الاحتلال، الأمر الذي ساهم في التعامل مع كل فلسطيني كمشتبه فيه لن تثبت براءته، ويجوز التعدي عليه في كل مكان باسم الأمن والأمان العام.

### يمين الولاة والولاة لليمين

تتصاعد الأصوات اليمينية التي تطالب المواطنين الفلسطينيين الذين فُرضت عليهم المواطنة الإسرائيلية بالولاة التام لدولة إسرائيل، وذلك كتحصيل حاصل لقوة فرض الأيديولوجيا اليمينية الصهيونية الدينية التي تعتمد تدجين "الأخر" كوسيلة للحفاظ على يهودية الدولة. إن واقع فشل مشروع الإخضاع والولاة - على الرغم من الإجماع السياسي الإسرائيلي على ضرورته وضرورة الاستثمار فيه على جميع الصعد - يتمثل في مشروعين أساسيين: أولاً محاولة فرض مشروع "الخدمة الأمنية / الوطنية الإسرائيلية" على الشبان والشابات العرب؛ ثانياً، مشروع تجنيد الشبان المسيحيين الفلسطينيين في جيش الاحتلال، ولهذا أنشئت هيئات خاصة تُعنى بتنفيذ المشاريع الحكومية الأمنية المذكورة، علاوة على رصد وضع ميزانيات هائلة. وعلى الرغم من هذا، فإن التجاوب الفلسطيني لم يكن حليف هذين المشروعين، الأمر الذي ساهم في الاستمرار في تطوير عدة مسارات متوازية "لتطويق" المجتمع الفلسطيني في إسرائيل وإضعافه.

سأطرق إلى جانبين: التشريعات السياسية والقوانين العنصرية، وتعزيز العنف الداخلي في المجتمع الفلسطيني، لأن الدورة البرلمانية الحالية (ابنة العام ونصف العام) شهدت عدة اقتراحات قوانين عنصرية صودق مؤخراً على اثنين من أبرزها وأكثرها خطورة: قانون الجمعيات، وقانون الإقصاء.

يقوم قانون الجمعيات بتجريم العمل المدني والحقوق الذي ينتقد سياسات الاحتلال وجرائمه، وهو بهذا لا يلاحق الفلسطينيين فقط، بل أيضاً ما تبقى مما تجوز تسميته "يسار إسرائيلي"، وهي محاولة جديدة لإخراس هذا الصوت.

ينص القانون الجديد على إلزام هذه الجمعيات نشر مصادر تمويلها من تبرعات حكومية

أجنبية علناً، وعدم الانصياع للقانون سيقود إلى دفع غرامة مالية عالية. وبهذا، يعبر القانون عن رغبة الأغلبية اليمينية الحاكمة، ليس فقط في السيطرة على المشهد السياسي العام، بل أيضاً في تجريم كل من تسول له نفسه مخالفته، وذلك ضمن تكريس عقلية الحكم العسكري وأنظمة الطوارئ. وبالروح الفاشية نفسها سنّ الكنيست قانون الإقصاء الذي يعطي الكنيست الحق في إقصاء عضو كنيست بأكثرية ٩٠ صوتاً بجرم التحريض على العنصرية، و/أو تأييد الكفاح المسلح ضد إسرائيل. ويأتي هذا القانون ضمن تجريم العمل السياسي الفلسطيني، وتجريم ممثلي المجتمع الفلسطيني والقيادات البرلمانية، في محاولة للجم عملهم وتصريحاتهم، وهو لا يُعتبر تجريماً للنواب الفلسطينيين في الكنيست فحسب، بل هو نزاع للشرعية أيضاً عن خيارات الفلسطينيين في انتخاب ممثليهم والتعبير عن مواقفهم، وهو إعلان عدائي واضح تجاه الفلسطينيين في إسرائيل. وجدير بالذكر في هذا السياق أنه قبيل الانتخابات البرلمانية الأخيرة في إسرائيل (أذار / مارس ٢٠١٥)، قام اليمين بمحاولة إضعاف التمثيل العربي في الكنيست من خلال رفع نسبة الحسم من ٢٪ إلى ٣,٢٥٪، لضمان عدم مرور الأحزاب العربية، إلا إن الأحزاب العربية في الداخل ردت على هذا القانون العنصري بالتوحيد ضمن "القائمة المشتركة"، فضمنت ليس فقط التمثيل العربي في الكنيست، بل زادت أيضاً بمقعدين، بحيث أصبح عدد نوابها ١٣ نائباً، وذلك وسط التفاف جماهيري فلسطيني واسع حولها. هذا الأمر يؤكد مجدداً مركزية الوحدة الوطنية الفلسطينية، ليس فقط في مواجهة مخاطر المحو السياسي، بل أيضاً أمام مخاطر الإضعاف الاجتماعي كآلية استعمارية "فاعلة"، وهو ما يقوم به الاستعمار الاستيطاني الصهيوني عبر نشر ثقافة العنف بين الفلسطينيين، في محاولة جدية لإضعاف الجبهة الداخلية وشرذمتها وشلّ قدرتها على المقاومة. لقد شكّلت الانتفاضة الثانية محطة فاصلة إسرائيليياً من أجل التسريع في العمل على تطوير مشاريع تسعى لتقوية المصالح النفعية الفردية (الخدمة الأمنية مثلاً) على حساب طمس الهوية الجمعية في أوساط الفلسطينيين، وزيادة التضييق والتجريم للعمل السياسي والاحتجاجي، كما ساهمت مساهمة فعلية في إدخال السلاح والسموم إلى داخل البلدات العربية، وبالتالي ازدادت حالات العنف والقتل في المجتمع الفلسطيني، وهذا كله على مرأى من إسرائيل وشرطتها وسلطاتها ومؤسساتها التي لا تحرك ساكناً في هذا الشأن، وإن حرّكته فضمن مشاريع سيطرة أمنية بغلاف مجابهة العنف المجتمعي، كمشروع "مدينة بلا عنف" الذي تقوده وزارة الأمن الإسرائيلية، فهو اختراق بوليسي أمني للبلدات العربية، مترافق مع استمرار الحكومة في سياسات الإفقار والتقليص الميزانياتي في البلدات العربية، والتضييق على الشباب الفلسطيني في جميع مناحي الحياة، والدفع به إلى دائرة العنف والإحباط. ومع هذا كله، يشهد بعض البلدات العربية مبادرات وطنية محلية ضمن اللجان الشعبية والأحزاب الوطنية وجمعيات المجتمع المدني والحركات الشبابية التي تعمل على ترسيخ الانتماء الجماعي للشباب الفلسطيني، ومواجهة مبادرات ترسيخ العنف المجتمعي وتفتيت الهوية.

## عود على بدء

لا ينتظر الفلسطينيون من إسرائيل وقياداتها اليمينية الدينية أي خير، بل باتوا مقتنعين

بأن عليهم العمل ضمن مشروع وطني جمعي واضح يعيد إلى حركة التحرر الفلسطيني وهجها، وينهي الانقسام الفلسطيني، فالنيتات لم تعد تكفي، والمبادرات الانفصالية باتت تسهيلات مجانية لإسرائيل كي تثبت نفسها، وترسخ الاستيطان، وتعزز الفاشية. إن الحاجة إلى إعادة بناء المشروع الوطني الفلسطيني، أو إعادة التوافق عليه وعلى أدواته، باتت حاجة ضرورية في الوطن والمنافي، وهذا يشمل الفلسطينيين في إسرائيل كونهم جزءاً لا يتجزأ من المشروع الوطني الفلسطيني.

ما تشهده إسرائيل اليوم من انفلات فاشي ضد المواطنين الفلسطينيين، وضد الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، ما هو إلا تعبير عن عنجهية القوي التي تتغذى بمزيد من الانقسام والعبثية.

فمن تُعزّيه أشعار درويش وتخيفه كلماته، ستخيفه أكثر الإرادة الجمعية، وتُعزّيه أكثر الوحدة الوطنية، وهو ما يؤكد هلع وزيرة الثقافة الإسرائيلية ريغيف التي كتبت على صفحتها الشخصية في الفايسبوك: "لا يمكن لمحطة إذاعة في وزارة الأمن أن تسمح لنفسها بتدعيم رواية مناهضة للرواية الإسرائيلية... كما لا يعقل أن يقوم الجمهور بتمويل إذاعة تمسّ بمشاعره، وتكون منبراً للرواية الفلسطينية التي تعارض وجود إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية." يبدو أن خوف ريغيف من كلمات درويش دفعها إلى اقتباس هذا المقطع "المخيف":

أنا لا أكره الناس / ولا أسطو على أحد /  
ولكنني.. إذا ما جعتُ / أكلُ لحمَ مغتصبي /  
حذار.. حذار.. من جوعي / ومن غضبي ■

صدر حديثاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

## (القضية الفلسطينية / آفاق المستقبل - ٦) المساعدات الدولية في الضفة الغربية وقطاع غزة

هديل رزق - القزاز

٨٢ صفحة ٨ دولارات